



هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تقرير الزيارة التتبعية للبرامج

بكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة
كلية الآداب والعلوم
الجامعة الأهلية
مملكة البحرين

تاريخ الزيارة التتبعية الأولى: 23-25 أبريل 2019

تاريخ المراجعة: 8-11 مايو 2017

HC105-C2-F019

جدول المحتويات

3.....	نبذة عامة حول الزيارة التتبعية للبرامج.....
6.....	1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم
12.....	2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج.....
17.....	3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين.....
26.....	4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة
30.....	5. الاستنتاج.....
31.....	ملحق 1: الحُكم الخاص بكل توصية.....
32.....	ملحق 2: الحُكم الإجمالي.....

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب - مملكة البحرين 2019

نبذة عامة حول الزيارة التتبعية للبرامج

تعدُّ الزيارة التتبعية التي تقوم بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين جزءًا من منظومة ضمان الجودة المستمرة، والمراجعة، وإعداد التقارير، والتحسين.

وتتطبق الزيارة التتبعية على كافة البرامج الأكاديمية التي خضعت للمراجعة من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي وفق إطار مراجعة البرامج في الكلية، وصدر بشأنها حكم: "قَدْرٌ محدودٌ من الثقة"، أو "غير جدير بالثقة".

ويعدُّ تقرير الزيارة التتبعية هذا مكونًا أساسيًا في عملية متابعة مراجعة البرامج، حيث تم تقييم التقدُّم المتحقق في برنامج بكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة، والذي تطرحه الجامعة الأهلية، وذلك بتاريخ 23-25 أبريل 2019؛ استنادًا إلى إطار المراجعة المنشور، وسياسات وإجراءات هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين.

وقد تم إعداد الأجزاء التالية من هذا التقرير بوصفها جزءًا من المرحلة الثانية من دورة متابعة البرامج الأكاديمية التي تقوم بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي/ هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين، والمشار إليها في دليل مراجعة برامج مؤسسات التعليم العالي، والصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي. وتقترن هذه المرحلة بعملية مستمرة لمراجعة وتحسين الجودة المؤسسية والأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي التي تمارس عملها في مملكة البحرين.

أولاً: أهداف الزيارة التتبعية

أ. تقييم التقدُّم المتحقق إزاء التوصيات الواردة في تقرير مراجعة أداء برنامج البكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة، كلية الآداب والعلوم، الجامعة الأهلية (استنادًا إلى المؤشرات الأربعة الموضوعية من قبل هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين)، منذ أن تمت مراجعة البرنامج في تاريخ 8-11 مايو 2017.

ب. تقديم المزيد من المعلومات والدعم لعملية التحسين المستمرة للمعايير الأكاديمية، وتعزيز جودة التعليم العالي، وعلى وجه التحديد ما يقدم في برنامج البكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة في الجامعة الأهلية، والتعليم العالي داخل مملكة البحرين ككل.

ثانياً: نبذة عامة

أُجريت عملية مراجعة أداء برنامج بكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة في الجامعة الأهلية في مملكة البحرين، من قِبَل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب، في تاريخ 8-11 مايو 2017.

وقد كان الاستنتاج العام الذي خلُصت إليه لجنة مراجعة أداء برنامج بكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة في الجامعة الأهلية، أن البرنامج "غير جدير بالثقة". وبناءً على ذلك، شملت الزيارة التتبعية مراجعة الأدلة التي قدمتها الجامعة الأهلية إلى إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، وخطة التحسين، وتقرير التقدّم والمواد المساندة له، والوثائق التي قُدّمت أثناء الزيارة التتبعية، والمعلومات التي تحصلت عليها اللجنة أثناء المقابلات.

وقد كان الحُكم الذي أصدرته لجنة المراجعة على برنامج بكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة بخصوص كل مؤشر على النحو التالي:

المؤشر 1: برنامج التعلّم؛ "غير مستوفٍ"

المؤشر 2: كفاءة البرنامج؛ "مستوفٍ"

المؤشر 3: المعايير الأكاديمية للخريجين؛ "غير مستوفٍ"

المؤشر 4: فاعلية إدارة وضمان الجودة؛ "مستوفٍ".

وقد أُجريت الزيارة التتبعية من قِبَل لجنة مراجعة مؤلفة من عضوين. كما ركزت الزيارة التتبعية على تقييم كيفية تعامل المؤسسة مع التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة الناتج عن مراجعة البرنامج في 8-11 مايو 2017. وفيما يتعلق بكل توصية وردت ضمن كل مؤشرٍ من المؤشرات الأربعة، أصدرت لجنة المراجعة حُكمها فيما إذا كانت تلك التوصية "مُعالجة بالكامل"، "مُعالجة جزئياً، أو "غير مُعالجة"؛ وذلك

باستخدام المعايير المُدرجة في الملحق (1). كما أُصدِرَ حُكْمٌ إجماليٌّ فيما إذا كان هناك "تقدم جيد"، "تقدم كافٍ"، أو "تقدم غير كافٍ"؛ بناءً على المعايير المدرجة في الملحق (2).

ثالثاً: نبذة عامة حول برنامج بكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة

أُنشئت كلية الآداب والعلوم بالجامعة الأهلية في العام 2011، وتضم الكلية حالياً قسمين، هما: قسم التصميم الداخلي، وقسم الإعلام والعلاقات العامة. ويُطرح برنامج بكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة من قبل قسم الإعلام والعلاقات العامة منذ العام الأكاديمي 2003-2004، وقد طرأت على البرنامج العديد من التغييرات؛ كان آخرها استجابته لتقرير مراجعة هيئة جودة التعليم والتدريب؛ بناءً على زيارة المراجعة التي أجريت في الفترة 8 - 11 مايو 2017. وقد بلغ عدد طلبة البرنامج في وقت الزيارة التتبعية (158) طالباً، وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون وفقاً للدوام الكلي (6 أعضاء)، فيما كان عدد أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون وفقاً للدوام الجزئي (3).

1. المؤشر (1): برنامج التعلّم

يقيم هذا الجزء مدى معالجة برنامج البكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة في الجامعة الأهلية للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر مايو 2017، تحت المؤشر (1): برنامج التعلّم؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 1.1: تعديل المتطلبات السابقة للمقررات الدراسية؛ لضمان تحقيق نتائج تقدم أفضل في المعرفة التراكمية المكتسبة للطلبة على مدار المقررات الدراسية، وزيادة عدد المقررات الأدبية؛ لإعداد الطلبة بشكل جيد في مجال الإعلام، وتعزيز المحتوى العملي للمنهج الدراسي.

الحكم: معالجة جزئيًا

يشير تقرير التقدم إلى قيام قسم الإعلام والعلاقات العامة بتشكيل لجنة "تحسين الخطة الدراسية"، وقد تم الاطلاع على قرار تشكيل اللجنة، كما تبين من خلال مقابلة أعضائها أنها لجنة دائمة، ومهمتها مراجعة، وتحديث الخطة الدراسية بشكل مستمر، بما في ذلك المتطلبات السابقة للمقررات؛ لضمان تحقيق نتائج تقدم أفضل في المعرفة التراكمية المكتسبة للطلبة على مدار المقررات الدراسية. وقد اطلعت اللجنة على الخطة الدراسية المعدلة، ولاحظت وجود تعديلات على المتطلبات السابقة للمقررات الدراسية، غير أنه لازالت هناك بعض المتطلبات السابقة غير المناسبة والتي تحتاج للمراجعة والتعديل، منها على سبيل المثال: مقرر: "نظريات الاتصال (MCPR232)"، المدرج كمتطلب سابق لمقرري تشريعات الإعلام وأخلاقياته (ETHC397)، والإنتاج الإذاعي (MASC340)، وكذلك وجدت اللجنة أنّ مقرري: "مدخل إلى الاتصال (MCPR101)"، والتصميم الجرافيكي الإعلامي (MCPR206)"، مدرجان كمتطلبين سابقين لمقرر التصوير الفوتوغرافي وإنتاج الفيديو (MASC355). من ناحية أخرى، وجدت اللجنة أنّ مقرر: "الكتابة للعلاقات العامة (PREL485)" يحتاج إلى وضع متطلب سابق مناسب له، بدلاً من المتطلب السابق الحالي، وهو "الاتصال التسويقي التكاملي (PREL340)"، حيث يحتاج الطالب الذي يدرس الاتصال التسويقي التكاملي أن يكون قادرًا على إتقان فن الكتابة بمهارة عالية، مع ضرورة تعديل مستوى كلّ من المقررين. كما وجدت اللجنة أنّ بعض المقررات في حاجة إلى إضافة متطلب سابق لها، فعلى سبيل المثال، يُمكن إضافة مقرر: "كتابة السيناريو (MASC328)"، كمتطلب سابق لمقرر: "الإنتاج

التليفزيوني (2) (MASC455)"، وإضافة "الإنتاج التليفزيوني (1) (MASC432)"، كمتطلب سابق لمقرر: "التقديم الإذاعي والتليفزيوني (MASC438)". وقد تبين للجنة من خلال المقابلات - أن تلك المتطلبات السابقة موضوعة لبضعة مقررات دراسية من المستويات العليا بالبرنامج؛ لضمان عدم تسجيل طلبة السنوات الأولى فيها.

أما بالنسبة لزيادة عدد المقررات الأدبية، فيشير تقرير التقدم إلى حرص لجنة "تحسين الخطة الدراسية" على زيادة عدد المقررات الأدبية، حيث وصلت نسبة المقررات الثقافية المعرفية الأدبية من خارج التخصص إلى (40%)، كما تم إضافة مقرر في العلوم الإنسانية، وتحديداً في العلوم الاجتماعية وهو مقرر: "علم الاجتماع (SOCH101)"، ومقرر: "في الأدب العربي الحديث والنقد (ARAB201)"، بالإضافة إلى مقرر في العلوم الإنسانية يختاره الطالب من قائمة المقررات الاختيارية، حيث يُتاح للطالب اختيار مقرر من خارج تخصص الإعلام كمقررات اختيارية حرة. وبشكل إجمالي، ترى اللجنة أنّ القسم قد قام بزيادة عدد المقررات الأدبية بشكل مناسب.

وبالنسبة لتعزيز المحتوى العملي للمنهج الدراسي، فيشير تقرير التقدم إلى قيام القسم بذلك على عدة مراحل، شملت: زيادة عدد المقررات العملية، وزيادة إجمالي عدد الساعات العملية في الخطة الدراسية، وتدريس المقررات العملية في المعامل والاستديوهات، وتضمين مخرجات التعلم في توصيفات المقررات، وإضافة واجبات، وتكليفات، ومشروعات تطبيقية، وإدخال طرائق تقييم؛ تقيس المهارات، وتراعي الشمول والتغطية لمختلف المكونات العملية للمقررات الدراسية. وقد تأكدت اللجنة من تلك الإجراءات بعد مراجعة توصيفات المقررات، واتضح ذلك بصورة أكبر من خلال المقابلات التي أُجريت مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة، والزيارة الميدانية للاستديوهات والمعامل. غير أنّ اللجنة قد لاحظت أيضاً أنّ العديد من المقررات العملية لا يزال يُدرّس بطريقة نظرية، ومخصص لها في الخطة الدراسية (3) ساعات نظرية، مثل مقرر: "حملات العلاقات العامة والإعلان (PREL267)"، ومقرر: "الكتابة والتغطية الإخبارية (MCPR242)"، ومقرر: "كتابة السيناريو (MASC328)"، ومقرر: "مناهج البحث في الإعلام والعلاقات العامة (MPRM498)". وبسؤال المعنيين - خلال المقابلات - حول سبب تخصيص (3) ساعات نظرية للمقررات العملية، تبين للجنة المراجعة أنّ تلك الساعات مُبيّنة في الخطة كساعات نظرية؛ لأنها لا تعتمد بشكل كامل على استخدام المعامل أو الاستديوهات، وأنّ المقررات التي تُدرّس داخل المعامل والاستديوهات بشكل كامل هي - وحدها - التي يخصص لها في الخطة ساعات عملية.

وبناءً على ما سبق، تقر اللجنة بأن القسم قد قام بالعديد من التعديلات على الخطة الدراسية بإضافة متطلبات سابقة؛ لضمان تحقيق نتائج تقدم أفضل في المعرفة التراكمية المكتسبة للطلبة على مدار المقررات الدراسية، وزيادة عدد المقررات الأدبية؛ لإعداد الطلبة بشكل جيد في مجال الإعلام، وتعزيز المحتوى العملي للمنهج الدراسي، غير أن الخطة الدراسية لازالت بحاجة لتعديل المتطلبات السابقة، وإعادة النظر في تصنيف بعض المقررات كمقررات عملية أو نظرية. ومن ثم، ترى اللجنة أن هذه التوصية قد تمت معالجتها جزئياً.

توصية 1.2: تعديل المفردات الدراسية للمقررات؛ لضمان أن البرنامج يغطي بطريقة معمقة وامتسعة جميع العناصر والممارسات النظرية والمهنية المتعلقة بمجال الإعلام والعلاقات العامة.

الحكم: معالجة جزئياً

يشير تقرير التقدم إلى أن الخطة المعدلة تشمل (7) مقررات نظرية، و(8) مقررات تجمع بين النظرية والتطبيق، في حين يبلغ عدد المقررات العملية (20) مقرراً. ومن خلال العرض الوارد في تقرير التقدم، وبعد الاطلاع على الخطة الدراسية المعدلة فيما يخص المقررات النظرية والعملية، وتلك التي تجمع بين النظرية والتطبيق، تبين أن الخطة الدراسية المعدلة تُظهر توازناً معقولاً بين المقررات النظرية والعملية. غير أن اللجنة تحثُ القسم على ضبط تصنيف المقررات في الخطة الدراسية كمقررات نظرية أو عملية، وتلك التي تجمع بين النظرية والتطبيق، فعلى سبيل المثال، وجدت اللجنة أن بعض المقررات التي تم توصيفها كمقررات تجمع بين النظرية والتطبيق مثل مقرر: "كتابة السيناريو" قد حُصص له في الخطة المعدلة (3) ساعات نظرية.

كذلك، وبمراجعة توصيف المقررات الدراسية، وجدت اللجنة أنه قد تمت مراجعتها حديثاً، كما علمت لجنة المراجعة - خلال المقابلات - أن أساتذة المقررات هم المسؤولون عن مراجعة وإعادة صياغة توصيف المقررات، حيثُ إنهم يقومون بتلك المهمة، ثم يرفعون توصيفاتهم الجديدة إلى لجنة "تحسين الخطة الدراسية" التي تقوم بمراجعتها مرة أخرى. وقد وجدت اللجنة أن توصيف مقرر: "حملات العلاقات العامة والإعلان (PREL267)"، يعكس الطبيعة العملية لهذا المقرر من خلال تدريب الطلبة على تخطيط، وتنفيذ حملات العلاقات العامة والإعلان، إلا أن الخطة المعدلة اعتبرته مقرراً نظرياً، وخصصت له (3) ساعات نظرية، والحال نفسها في مقررات مناهج البحث في الإعلام والعلاقات العامة (MPRM498)، والترجمة الإعلامية

(MASC410). كما تبين أيضاً وجود تشابه في بعض الموضوعات المقدمة في مقرري: "التصوير الرقمي وإنتاج الفيديو (MASC355)"، و"الإنتاج التلفزيوني (1) (MASC432)"، اللذان يتناولان أساسيات التصوير التلفزيوني.

أما بالنسبة للكتب الدراسية القديمة نسبياً، فيشير تقرير التقدم إلى تشكيل لجنة فرعية دائمة تقوم على تخطيط، ومتابعة، وتحديث المصادر العلمية بشكل دوري، وقد قامت تلك اللجنة بمراجعة التوصيفات والمفردات الدراسية للمقررات وتحديثها، وطلبت من كل عضو هيئة تدريس إعادة تحديث الجزء المتعلق بالكتب المقررة والمراجع العلمية في المقررات التي يُدرّسها، بحيث تكون المصادر التي يعتمد عليها في التدريس حديثة، وتقوم تلك اللجنة أيضاً بمراجعة، وتحديث مقتنيات المكتبة سنوياً في نهاية كل عام أكاديمي. ومن خلال مراجعة ملفات المقررات والمقابلات التي أجرتها اللجنة مع أعضاء اللجنة الفرعية، تبين قيام تلك اللجنة بطلب شراء عدد من المراجع العامة والمتخصصة المتعلقة بالتخصص، كما تبين أيضاً أن الجامعة قد وافقت على شراء كافة الكتب المطلوبة. وقد أوضح أعضاء لجنة تجديد المصادر العلمية أن عمل تلك اللجنة دائم، وأنها تقوم بشكل مستمر بتحديث المراجع والكتب المستخدمة، ولذلك تحث اللجنة على متابعة تطوير وتحديث المراجع العلمية والكتب.

لذا، ترى اللجنة أن التوصية الخاصة بتعديل المفردات الدراسية للمقررات؛ لضمان أن البرنامج يغطي بطريقة معمقة ومتسعة جميع العناصر والممارسات النظرية والمهنية المتعلقة بمجال الإعلام والعلاقات العامة قد تمت معالجتها جزئياً.

توصية 1.3: تعديل المنهج الدراسي؛ لضمان تحقيق التوازن بين تخصصي الإعلام والعلاقات العامة، ومن ثم تحقيق التوافق بين المنهج، ومسمى المؤهل الأكاديمي.

الحكم: معالجة كلياً

من خلال مراجعة الخطة الدراسية، تبين للجنة أن الخطة الدراسية قد عدلت؛ لتضمن تحقيق التوازن بين مقررات الإعلام والعلاقات العامة، وقد أكدت المقابلات مع أعضاء لجنة "تحسين الخطة الدراسية" على حرص أعضائها على زيادة مقررات العلاقات العامة في الخطة الدراسية المعدلة خاصة العملية منها. حيث

وصلت نسبة مقررات الإعلام إلى (48%) من إجمالي مقررات التخصص مقابل (36%) لمقررات العلاقات العامة. وهو ما يوضح أنّ هناك توازناً نسبياً معقولاً بين مقررات الإعلام والعلاقات العامة.

وبناءً عليه، تقر اللجنة بحرص القسم على زيادة مقررات العلاقات العامة بما يحقق التوازن بين تخصصي الإعلام والعلاقات العامة، ومن ثم تحقيق التوافق بين المنهج، ومسمى المؤهل الأكاديمي. وعليه فإنّ هذه التوصية قد تمت معالجتها كلياً.

توصية 1.4: التأكد من أن عدد من الساعات المعتمدة المخصصة لمقرر التدريب العملي تعكس الجهد الذي يبذله الطلبة، وتعديل المفردات الدراسية لمقرر التدريب العملي؛ ليعكس بشكل أفضل الطابع العملي لهذا المقرر.

الحكم: معالجة جزئياً

ووفقاً لتقرير التقدم، فقد تم تعديل سياسات وتوصيف مقرر التدريب العملي على نحو يتوافق مع طبيعة هذا المقرر، وأهدافه، ومخرجاته الأساسية، وقد اطلعت اللجنة على الدليل الإرشادي للتدريب العملي، ووجدت أن وزن الساعات المعتمدة المخصصة قد تم تعديله؛ ليكون (3) ساعات معتمدة بدلا من (6) ساعات معتمدة، مع الإبقاء على عدد الساعات التي يقضيها الطالب في ميدان التدريب، وهي (240) ساعة عمل، وقد صدر بذلك التعديل قراراً من مجلس الجامعة. وقد أوضح أعضاء هيئة التدريس بالقسم - خلال المقابلات - أنّ عدد الساعات المعتمدة، وعبء العمل في مقرر التدريب العملي قد تم تعديلهما وفقاً لتوجيهات مجلس التعليم العالي.

وبالنسبة لتوصيف المقرر، فقد تم تعديله بشكل يعكس الطابع العملي له، كما تم تعديل سياسة تقييم هذا المقرر، ووضع السياسات المعدلة بشكل تفصيلي في جدول التقييم بمخطط المقرر ذاته. وترى اللجنة أنّ سياسة التقييم المعدلة واضحة ومناسبة، حيث يخصص للمشرف الأكاديمي (10%) من الدرجة، وللمشرف بموقع العمل (50%)؛ توزع كالتالي: (25% لتقييم اختبار المنتصف، و25% للتقييم النهائي)، ويخصص للتقارير التي يقدمها الطالب (40%)؛ توزع كالتالي: (20% للتقرير النصف شهري، و20% للتقرير النهائي).

وبناءً على ما سبق، تقرُّ لجنة المراجعة بجهودِ القسم لتعديل المفردات الدراسية لمقرر التدريب العملي؛ ليعكس بشكل أفضل الطابع العملي لهذا المقرر، غير أنَّها تجد أنَّ عبء العمل للمقرر لا يزال كبيراً بالنسبة للطلبة، لذا تنصحُ القسم بمعالجة ذلك. كما أنَّها ترى أنَّ هذه التوصية تمت معالجتها جزئياً.

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يقيم هذا الجزء مدى معالجة برنامج بكالوريوس الإعلام والعلاقات العامة في الجامعة الأهلية للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر مايو 2017، تحت المؤشر (2): كفاءة البرنامج؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكماً بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 2.1: اختيار أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون بدوام جزئي من بين المهنيين؛ والتأكد من أن أعضاء هيئة التدريس يدرسون في إطار مجالات تخصصهم.

الحكم: معالجة كلياً

يشير تقرير التقدم، وكذلك الأدلة المقدمة إلى قيام الجامعة بتعيين عضوي هيئة تدريس جدد لديهما خبرة في المجال المهني؛ للعمل بدوام جزئي، واطلعت اللجنة على السيرتين الذاتيتين للعضوين الجديدين، كما استمعت - خلال المقابلات - إلى نبذة عن خبراتهما السابقة في المجال العملي. وبذلك يصبح عدد أعضاء هيئة التدريس العاملين بنظام الدوام الجزئي (3) أعضاء، وعدد أعضاء هيئة التدريس العاملين بنظام الدوام الكلي (6). كما تبين - خلال المقابلات - أن الجامعة في سبيلها إلى تثبيت أحد أعضاء هيئة التدريس العاملين بنظام الدوام الجزئي؛ ليعمل بنظام الدوام الكلي. ومن ثم، ترى اللجنة أن البرنامج قد عالج الجزء الخاص بتعيين عدد مناسب من المهنيين للعمل بنظام الدوام الجزئي.

وللتأكد من أن أعضاء هيئة التدريس يُدرسون في مجال تخصصهم، فإن تقرير التقدم يشير إلى أن ذلك تم من خلال رئيس القسم بالتعاون مع مجلس القسم. وبمقارنة تخصصات أعضاء هيئة التدريس على النحو الوارد في سيرهم الذاتية بالعبء التدريسي الذي يضطلعون به، لاحظت اللجنة أن أعضاء هيئة التدريس الحاليين يدرسون في إطار تخصصهم بشكل عام. وبالتالي، ترى اللجنة أن البرنامج قد عالج هذه الجزئية أيضاً. بيد أن اللجنة وجدت أن الخطة الدراسية المعدلة تتضمن عدداً من المقررات في التصميم الجرافيكي، والتي تم وضعها بناءً على توصيات المجلس الاستشاري، إلا أنه لا يوجد من بين أعضاء هيئة التدريس الحاليين من لديه الخبرة المتخصصة في هذا المجال، وحيث إن لجنة المراجعة قد علمت أن القسم في سبيله لعرض مقترح بزيادة أعضاء هيئة التدريس بمجرد أن يُفتح القبول في البرنامج مرة أخرى، فتشجع

اللجنة القسم على زيادة أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في الوسائط المتعددة والتصميم الجرافيكي، وتحث الجامعة على تنفيذ ذلك.

وبناءً على ما سبق، ترى اللجنة أن التوصية باختيار أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون بدوام جزئي من بين المهنيين؛ والتأكد من أنهم يُدرَّسون في إطار مجالات تخصصهم، قد تمت معالجتها كلياً.

توصية 2.2: إدخال المزيد من التحسينات على الاستوديو التلفزيوني، حتى يستطيع الطلبة التمتع بتجربة متكاملة لبيئة الاستوديو وخبرته أثناء إعداد برامج التلفزيون وإنتاجها.

الحكم: معالجة جزئياً

يوضح تقرير التقدم أنه قد تم القيام بدراسة؛ لرصد محتويات الاستديو التلفزيوني، وقد اطّلت اللجنة على قرار تكليف أحد أساتذة القسم، وعدد من الفنيين في مايو 2018؛ بالقيام بعدد من الزيارات الميدانية لعدد من الاستديوهات التلفزيونية. وتضمنت الدراسة نتائج زيارة عدد (3) استديوهات بالبحرين، وهي: استديوهات تلفزيون البحرين، واستديو جامعة البحرين، واستديو الجامعة الخليجية، كما تبين - من خلال المقابلات - قيام أعضاء القسم بزيارة عدد من الاستديوهات خارج مملكة البحرين، منها: مدينة دبي للإعلام، ومدينة الإنتاج الإعلامي في مصر. وقد أوصت اللجنة - بناءً على هذه الدراسة - باستكمال احتياجات تجهيز الاستوديو من الناحيتين الفنية والتقنية. كما اطّلت على القائمة الكاملة والمحدثة لمحتوياته. وخلال الزيارة الميدانية، قامت اللجنة بزيارة الاستديو الإذاعي والاستديو التلفزيوني، ولاحظت التطور في محتوياتهما وتجهيزتهما، كما لاحظت التواجد الدائم والمستمر للفنيين داخلهما؛ لمعاونة الطلبة. وقد أثنى الطلبة - خلال المقابلات - على مجهوداتهم. ومن ثم، ترى لجنة المراجعة أنّ محتويات الاستديو قد تم تطويرها، بيد أنها لازالت بحاجة إلى مزيد من التطوير وبشكل منظم، فمازال الاستديو يفتقر إلى جهاز (Auto Cue)، وجهاز (CG)، وشبكة إضاءة متكاملة، واستكمال وسائل العزل الصوتي، وتحديث الكاميرات التلفزيونية بشكل مستمر، وتغيير الأرضيات، وزيادة وحدات المونتاج. وقد علمت اللجنة - خلال المقابلات - أنّ التأكد من التطوير المستمر يتم من خلال آليتين، المراجعة السنوية للبرنامج، وعمل لجنة تطوير محتويات الاستديو التي تبين أنها لجنة دائمة.

وبناءً على ذلك، ترى اللجنة أنّ التوصية بإدخال المزيد من التحسينات على الاستوديو التلفزيوني؛ حتى يستطيع الطلبة التمتع بتجربة متكاملة لبيئة الاستوديو وخبرته، أثناء إعداد برامج التلفزيون وإنتاجها، قد تم معالجتها جزئياً.

توصية 2.3: زيادة عدد المواد المطبوعة والكتب المتعلقة بالتخصصات في المكتبة، وتوفير مساحات للمطالعة كافية لطلبة البرنامج؛ لكي تمكنهم من العمل بشكل فردي أو جماعي.

الحكم: معالجة جزئياً

يشير تقرير التقدم إلى تشكيل لجنة فرعية تابعة للقسم؛ تتولى تخطيط، ومتابعة، وتحديث المصادر العلمية بشكل دوري، وقد اطّلت اللجنة على قرار تشكيل تلك اللجنة، والتي تتكون من رئيس القسم، وعضو هيئة تدريس. ويبين قرار تشكيلها المهام المكلفة بها كتحديث المصادر والكتب العلمية الخاصة بالمقررات الدراسية، وعرض مقترحاتها على مجلس القسم. وقد تبين من خلال الأدلة المقدمة والمقابلات أنّ تلك اللجنة قد قامت بمراجعة مقتنيات المكتبة، ورفعت توصياتها مشفوعةً بقوائم المصادر الإلكترونية والكتب المطبوعة اللازمة للتخصص، كما يتضح ذلك من واقع محاضر اجتماعاتها؛ على الرغم من أنّها غير مؤرّخة، أو مرّقة، أو مؤقّعة.

وفقاً لتقرير التقدم، وما تم التأكد منه خلال المقابلات، فقد قامت الجامعة بتحديث المكتبة بعدد (66) مرجعاً أساسياً، وقرابة (555) مرجعاً متخصصاً، وتتضمن الأدلة المقدمة قوائم تضم المصادر الجديدة، وتاريخ جردها بالمكتبة، وقد وجدت اللجنة أن معظم هذه المصادر قديم نسبياً، كما أنها لا تتضمن مراجع باللغة الإنجليزية؛ وإذ تقر لجنة المراجعة بأنّ لغة تدريس البرنامج هي اللغة العربية، وأنّ لغة تقديم مختلف المشروعات هي اللغة العربية أيضاً، إلا أنها تجد ضرورة وجود مراجع يستند إليها الطالب في دراسته باللغة الإنجليزية؛ لأنّ معظم الكتب، والمراجع العلمية الرائدة في مجال التخصص، والتي تتحدث عن التطورات المتلاحقة في مجالات الإعلام المختلفة متوفرة باللغة الإنجليزية. ومن ثم، تنصح اللجنة بمتابعة تحديث المصادر المكتوبة باللغة العربية؛ لنتضمن كتب كبار أساتذة التخصص، وزيادة عدد المراجع المكتوبة باللغة الإنجليزية. كما تفقدت اللجنة - أثناء الزيارة الميدانية - محتويات المكتبة، وكذلك المساحات المخصصة للطلبة؛ للمطالعة والدراسة سواء داخل المكتبة أو خارجها، والتي تراها اللجنة مناسبةً بوجه عام، بالنسبة لعدد طلبة البرنامج.

ومن ثم، ترى اللجنة أنّ التوصية بزيادة عدد المواد المطبوعة، والكتب المتعلقة بالتخصصات في المكتبة، وتوفير مساحات كافية لطلبة البرنامج للمطالعة والدراسة؛ لكي تمكنهم من العمل بشكل فردي أو جماعي، قد تمت معالجتها جزئياً.

توصية 2.4: تعزيز دور الإرشاد الأكاديمي؛ لضمان تقديم دعم أكاديمي فعال.

الحكم: معالجة كلياً

يشير تقرير التقدم إلى أنّ الجامعة استندت في تحسين الإرشاد الأكاديمي إلى المقايسة المرجعية؛ الأمر الذي أدى إلى تعديل سياسة الإرشاد الأكاديمي في ديسمبر 2017. وتتضمن السياسة الجديدة عدة أحكام من بينها: ضرورة أن يلتقي الطالب بمرشده الأكاديمي مرة على الأقل كل فصل أكاديمي، وأن من بين مهام المرشد الأكاديمي مساعدة الطالب في توضيح أهدافه، واهتماماته، وربطها بفرص التعلم والبرامج الأكاديمية. كما اطلعت اللجنة على قائمة بعدد الطلبة لكل مرشد أكاديمي؛ والتي اتضح أنها تتراوح ما بين (25) إلى (36) طالباً لكل مرشد أكاديمي؛ وهو الأمر الذي تراه اللجنة مناسباً. ويقوم القسم بإجراء لقاء تعريف في بداية كل فصل أكاديمي؛ لتعريف الطلبة بنظام الإرشاد الأكاديمي، وتناقش نتائج هذا اللقاء داخل مجلس القسم. غير أنّ اللجنة لاحظت أنّ تقرير المراجعة السابق قد أشار إلى أن الطلبة لا يلتقون بمرشديهم الأكاديميين إلا إذا تم تصنيفهم كطلبة معرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، وعلى الرغم من أن الأدلة المقدمة توضح نماذج من لقاءات طلبة معرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي بمرشديهم الأكاديميين، فقد لاحظت اللجنة - من خلال المقابلات مع الطلبة، ومرشديهم الأكاديميين - أنّ الطلبة يلتقون بمرشديهم مرة على الأقل في كل فصل أكاديمي، كما وجدت اللجنة أن للطلاب فرصة تغيير مرشده الأكاديمي؛ وهو الأمر الذي تقدره اللجنة.

وبناءً على ذلك، ترى اللجنة أن التوصية بتعزيز دور الإرشاد الأكاديمي؛ لضمان تقديم دعم أكاديمي فعال، قد تمت معالجتها كلياً.

توصية 2.5: تعيين مساعدين متخصصين داخل المختبر والاستوديو يعملون بدوام كامل؛ من أجل تقديم الدعم التقني للطلبة في مقرراتهم العملية ومشروعات تخرجهم.

الحكم: معالجة كلياً

تم تعيين (3) فنيين يعملون بنظام دوام كامل، كما تمّ الاطلاعُ على قرارات تعيينهم، وقد تبين - من خلال المقابلات - أنهم يعملون بدوام كامل، ويتواجدون باستمرار داخل الاستديو والمعامل، كما أنّ بعضهم يتواجد في غير أوقات الدوام؛ لمساعدة الطلبة. وقد أثنى أعضاء هيئة التدريس والطلبة على المساعدة والدعم الفني الذي يتلقونه من الفنيين الجدد، وقد تأكدت اللجنة من أنّ الدعم الفني يُقدّم لكافة أعضاء هيئة التدريس على قدم المساواة في كافة المقررات التي يُدرّسونها. وبالتالي، ترى اللجنة أنّ هذه التوصية قد تمت معالجتها بالكامل.

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين

يقيم هذا الجزء مدى معالجة برنامج بكالوريوس الإعلام والعلاقات العامة في الجامعة الأهلية للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر مايو 2017، تحت المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكماً بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 3.1: ضمان تحقيق الوصفين الأساسيين لخريجي المؤسسة، وهما المهارات القيادية، وإتقان اللغة الإنجليزية، والتأكد من تحققهما بين صفوف خريجي البرنامج.

الحكم: معالجة جزئياً

يشير تقرير التقدم إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات؛ لضمان تحقيق المهارات القيادية لخريجي الكلية ضمن سياسة متكاملة الأبعاد تحت عنوان: "سياسات تطوير وتدعيم المهارات القيادية والعمل الجماعي". وقد عُرضت تلك السياسة على أعضاء القسم، وتم إقرارها في أكتوبر 2018، وتتضمن أهداف سياسات تطوير وتدعيم المهارات القيادية، وتحديد مجموعة من المقررات الدراسية؛ لإدماج المهارات القيادية ومهارات العمل الجماعي، وبمراجعة توصيفات تلك المقررات تبين أن بعضها لا يتضمن تطوير مهارات القيادة والعمل الجماعي، مثل مقرر الإنتاج الإذاعي (MASC340)، حيث ترى اللجنة أن العمل الإذاعي هو عمل فردي أساساً، وليس عملاً جماعياً كالإنتاج التلفزيوني على سبيل المثال. وبشكل عام، فقد تم وضع خطة تفصيلية مناسبة تتضمن طرائق التدريس؛ لتدعيم مهارات القيادة، وطرائق تقييم المهارات القيادية. وأكد أعضاء هيئة التدريس - خلال المقابلات - أنه تمّ تصميم تقرير: "إنجاز" في إطار الواجبات والمشروعات الجماعية، وتنظيم مجموعة ورش عمل عن مخرجات التعلم، من بينها المهارات القيادية.

وبالنسبة للتحسين والتطوير على مستوى إتقان اللغة الإنجليزية، أشار تقرير التقدم إلى مجموعة من الإجراءات التي اتخذها القسم؛ لتحسين مستوى إتقان الطلبة للغة الإنجليزية، منها على سبيل المثال عقد دورات تقوية إضافية للغة الإنجليزية، كان آخرها في شهر إبريل 2019، وتشير الأدلة المقدمة إلى إقبال الطلبة على هذه الدورات، كما أشاد الطلبة الذين التقت بهم اللجنة - خلال المقابلات - بتلك الدورات، وبأنهم استفادوا منها في تقوية لغتهم الإنجليزية. من ناحية أخرى، كشفت المقابلات عن أن لجنة تعديل

الخطة الدراسية تنوي إدراج مقررات إعلامية تُدرّس باللغة الإنجليزية مثل مقررات: "فن الكتابة والتحرير (MASC419)، والتصميم الجرافيكي (MCPR206)، والصحافة الإلكترونية (MASC310)"، لكن اللجنة لم تجد دليلاً على وجود نظام تقييم لجهود تنمية مهارات اللغة الإنجليزية، والتأكد من تحققها بين صفوف خريجي البرنامج، خاصة أن أرباب الأعمال، وأعضاء المجلس الاستشاري قد أكدوا على ضرورة تعزيز مهارات اللغة الإنجليزية لدى الطلبة.

وبناء على كل ما سبق، ترى اللجنة أن التوصية الخاصة بضمان تحقيق الوصفين الأساسيين لخريجي المؤسسة، وهما المهارات القيادية، وإتقان اللغة الإنجليزية، والتأكد من تحققهما بين صفوف خريجي البرنامج قد تمت معالجتها جزئياً.

توصية 3.2: تعديل سياسة المقايسة المرجعية لتشمل جميع جوانب البرنامج ومخرجاته، وأن تتم المقايسة المرجعية إزاء مؤسسات ذات فلسفة مماثلة.

الحكم: معالجة جزئياً

تبين للجنة من خلال فحص الأدلة المقدمة، أنه قد تم إجراء دراسة مقايسة مرجعية غير رسمية شاملة للعديد من جوانب البرنامج، ومنها: سياسات القبول والإرشاد الأكاديمي، ومقرر التدريب العملي، والمقررات النظرية والعملية، والمقررات داخل وخارج التخصص. ومن خلال المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج، تبين أن المقايسة المرجعية تمت وفقاً لسياسة الجامعة في هذا الشأن، والمقررة من قبل مجلس الجامعة في مارس 2016، على عدة مراحل، حيث تم في البداية تحديد (20) جامعة متميزة؛ بها كليات أو أقسام في التخصص، ثم تم تصفيتهما إلى (3) جامعات فقط، وذلك على أساس الرؤية والفلسفة المماثلة.

وبينما لاحظت اللجنة أن المقايسة المرجعية لم تشمل مواصفات الخريجين، فقد كشفت المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج أن مواصفاتهم مُتضمَّنة في مخرجات البرنامج، وحيث أنه قد تم بالفعل مقايسة مخرجات البرنامج، إلا أن الدراسة لم تشمل هذا المُكوّن.

وإذ تقر اللجنة بأن دراسة المقايسة المرجعية التي أجراها القسم شاملة ومفصلة، كما أنه قد قام بعدة زيارات رسمية لعدد من الاستديوهات خارج مملكة البحرين (على النحو الوارد في التوصية 2.2)؛ لمقايسة

محتوياتها، ومن ثمّ تطوير استديوهات الجامعة، إلا أنّ هذه التوصية قد أوصت بتعديل سياسة المقايسة المرجعية، وهو الأمر الذي لم يتم، حيث إنّ تاريخ آخر تعديل لها قد تمّ في 2016.

وبناء على ما سبق، ترى اللجنة أن التوصية الخاصة بتعديل سياسة المقايسة المرجعية لتشمل جميع جوانب البرنامج ومخرجاته، وأنّ تتمّ المقايسة المرجعية إزاء مؤسسات ذات فلسفة مماثلة، قد تمّ معالجتها جزئياً.

توصية 3.3: توسيع نطاق التقارير المقدمة من برنامج (Turnitin)؛ لتشمل جميع الأنواع الخاصة بمهام التقييم، وضمان التنفيذ المتسق لهذه الممارسة.

الحكم: معالجة جزئياً

يشير تقرير التقدم إلى أنه منذ الفصل الأكاديمي الثاني للعام الأكاديمي 2017-2018، لا يتم تسليم الواجبات والمشروعات إلا بعد فحص نسب الاقتباس، وبمراجعة ملفات المقررات الدراسية تبين للجنة أن هذا الإجراء يتم على مستوى كافة المقررات، ولا يتمّ قبول الأعمال الفصلية إذا تجاوزت نسب الاقتباس المقبولة. وقد تبين - من خلال المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج - أنّ نسب الاقتباس المقبولة هي التي لا تتجاوز (15%) وفقاً لبرنامج Turnitin، كما تبين من خلال المقابلات مع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، أنّه في حالة إذا تجاوز العمل نسبة الاقتباس المقبولة، فإنه يُرد مرة أخرى للطلاب؛ لتصحيحه وإعادة تقديمه، وإذا أعاد الطالب تقديمه مرة أخرى دون تصحيح لنسب الاقتباس المتجاوزة، فإنّ ذلك يؤثر على الدرجة النهائية الممنوحة للعمل. وقد لاحظت اللجنة أنه لا توجد جزاءات يتمّ تطبيقها في حالة كشف الانتحال الأكاديمي، غير أنه تبين - من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس - أن هناك سياسة على مستوى الجامعة لوضع جزاءات رادعة لحالات الغش والانتحال الأكاديمي؛ يتمّ العمل على تطويرها حالياً، وهي قيد الاعتماد والتطبيق. وقد اطلعت اللجنة على سياسة الجامعة تجاه الانتحال الأكاديمي، وتبين التزام القسم بها، لكنها سياسة تفنقر إلى العقوبات الصارمة تجاه حالات الغش والانتحال الأكاديمي.

من ناحية أخرى فقد قامت لجنة المراجعة بفحص عينات من أعمال الطلبة خلال الزيارة الميدانية، وكذلك اطلعت على تقارير كشف الاقتباس وفقاً لبرنامج Turnitin، ولاحظت أنه في حين يقيس برنامج Turnitin نسب الاقتباس النصي، فإن اقتباسات الصور، ومقاطع الأفلام لم يتمّ كشفها في أعمال الطلبة. ولذلك ترى اللجنة أنه لا تزال هناك حاجة لقياس نسب الاقتباس في الصور ومقاطع الأفلام، وكذلك لا بد من الإسراع

في تطوير السياسة الخاصة بالجزاءات على الغش والانتحال الأكاديمي؛ وعليه فإن اللجنة ترى أن هذه التوصية قد تمت معالجتها جزئياً.

توصية 3.4: تقييم فاعلية الآلية المستخدمة لمحاذاة أدوات التقييم مع مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج ذات الصلة بها، ولتقييم تحقق هذه المخرجات داخل إطار البرنامج.

الحكم: معالجة كلياً

يشير تقرير التقدم إلى جهود القسم والجامعة في المراجعة والتدقيق؛ لتطوير أدوات تقييم مخرجات التعلم، فعلى مستوى القسم تم إضافة تقييمات عملية للمقررات الدراسية ذات الطابع العملي وفقاً لمصفوفة معدة خصيصاً لذلك، وعلى مستوى الجامعة، طبقت سياسات قياس مدى تحقق مخرجات التعلم على مستوى البرنامج في نهاية كل فصل دراسي، وقامت الجامعة بعقد ورش عمل لتدريب أعضاء هيئة التدريس على عملية الربط تلك، ورفع كفاءتهم في هذا الجانب. كما أن القسم قد قام بتطوير الآلية المستخدمة لمحاذاة أدوات التقييم مع مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، والتي تضمنت تدقيقاً داخلياً وخارجياً على عدة مستويات من ضمان الجودة، وبعد الاطلاع على الأدلة، تأكدت اللجنة من سلامة عملية المحاذاة المتبعة حالياً.

ومن خلال المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج، اتضح للجنة أن القسم قد طور آلية للتأكد من تحقيق مخرجات المقررات ومخرجات البرنامج بشكل عام، من خلال مصفوفة تضم أدوات التقييم، ومخرجات المقرر، وقياس مدى تحقيق تلك الأدوات لهذه المخرجات في كل التقييمات، ومن ثم ربط نتائجها بمخرجات البرنامج عامةً، كما تبين للجنة أنه في حالة اكتشاف أن مخرجات مقرر تحققت بنسبة تقل عن (60%)، فيقوم حينها أستاذ المقرر المعني بوضع خطة تحسين؛ لتطوير آليات وإستراتيجيات التدريس والتقييم في مقرراته؛ بما يضمن تحقق هذه المخرجات بالدرجة المطلوبة، وقد اطلعت اللجنة على الأدلة الداعمة لذلك.

لذا، تقر اللجنة بالتنظر الذي أجراه القسم في تقييم فاعلية الآلية المستخدمة لمحاذاة أدوات التقييم مع مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية؛ للتأكد من مدى تحقق مخرجات التعلم الخاصة بالمقررات وبالبرنامج على السواء، وترى أن هذه التوصية الخاصة قد تمت معالجتها كلياً.

توصية 3.5: تقييم فاعلية آلية التدقيق الداخلي المنفذة في إطار البرنامج.

الحُكم: معالجة كلياً

يشير تقرير التقدم إلى قيام القسم بتشكيل لجنة "تقييم فاعلية التدقيق الداخلي"، وقد اطلعت اللجنة على قرار غير مؤرخ وغير مرقم بتشكيل اللجنة، كما اطلعت اللجنة على محضر الاجتماع الثاني لهذه اللجنة، والذي ناقش عدة أمور من بينها ملاحظات التدقيق الداخلي والخارجي، وخطة التحسين المقترحة. ووفقاً للأدلة المقدمة، فقد ناقش القسم تقريراً فصلياً مجمَعاً حول ملاحظات التدقيق الداخلي عن الفصل الأكاديمي 2017-2018، كما تمت مناقشة مقترحات التحسين التي قدمتها لجنة "تقييم فاعلية التدقيق الداخلي". وقد أكد أعضاء لجنة تقييم التدقيق الداخلي خلال المقابلات أن التقرير النهائي الذي يقره مجلس القسم يحول إلى عضو هيئة التدريس المسئول لتنفيذ ما جاء في تقرير التحسين.

وبالنسبة للملاحظة الخاصة بأن المدقق يقوم بوضع علامة أمام البنود المتحققة بالاستناد إلى معايير معينة، دون إدراج أي تعليق فيما يخص المحتوى، أو درجة المواءمة، أو سبل التحسين، فقد أكد أعضاء لجنة "تقييم فاعلية التدقيق الداخلي"، أنه قد تم التنبيه على ذلك بشكل خاص، وأنهم طلبوا من المدققين ألا يكتفوا بوضع علامة دون إبداء ملاحظات تتعلق بالمحتوى، وقد تأكدت لجنة المراجعة من ذلك. كما أنها اطلعت على تقرير مجمع عن مراجعة البرنامج، يوضح استفادته من عملية التدقيق الداخلي في تحسين طرائق تدريس المقررات، وإضافة مراجع جديدة؛ مما ساهم في عملية تحديث وتطوير البرنامج بوجه عام.

لذا، فإنَّ لجنة المراجعة ترى أن التوصية الخاصة بتقييم فاعلية آلية التدقيق الداخلي المنفذة في إطار البرنامج، تمت معالجتها كلياً.

توصية 3.6: مراعاة التنوع والشفافية عند اختيار الممتحنين الخارجيين، فضلاً عن تنفيذ توصيات الممتحنين الخارجيين، وتحسين آلية متابعة تنفيذها معهم.

الحُكم: معالجة كلياً

يشير تقرير التقدم إلى أنه قد تم تطوير قاعدة بيانات تتضمن أسماء الممتحنين/المدققين الخارجيين وسيرهم الذاتية، وخلال المقابلات، تبين أن القسم يقوم بشكل سنوي بانتقاء أفضل الأساتذة في مجالي الإعلام

والعلاقات العامة؛ لضمهم لقاعدة البيانات، لضمان تحديثها بشكل مستمر من ناحية، ولضمان ضم أفضل العناصر إليها من ناحية أخرى. وقد اطلعت اللجنة على المعايير والشروط المعدلة لاختيار المدقق الخارجي؛ ولاحظت أن من بين تلك الشروط ألا تقل درجة المدقق الخارجي الأكاديمية عن أستاذ مشارك، وبمطالعة قائمة المدققين الخارجيين تبين أنها تحتوي على (9) مدققين؛ منهم (7) بدرجة أستاذ، و(2) بدرجة أستاذ مشارك.

أما فيما يتعلق بتنفيذ توصيات المدقق الخارجي، فقد اتضح من تقرير التقدم والأدلة المقدمة أن لجنة تقييم فاعلية التدقيق الداخلي "تقوم أيضاً بتجميع ملاحظات المدققين الخارجيين، وإعداد تقرير مجمع بالتوصيات، وخطط التحسين؛ يُعرض على مجلس القسم. وقد تبين من خلال المقابلات أن أعضاء اللجنة يتابعون تنفيذ تلك التحسينات، وإعلام المدققين الخارجيين بالتحسينات التي تمت، وهو الأمر الذي أكده الممتحنون الخارجيون أنفسهم، كما أضافوا أن عملية اختيارهم قد تمت بشفافية، وأنه قد تبين لهم بعد إخبارهم بالتحسينات التي تمت - وفقاً لتوصياتهم - أن القسم يأخذ عملية تحسين وتطوير البرنامج على محملٍ من الجد والحرص.

وبناء على ما سبق، ترى اللجنة ان التوصية الخاصة بمراعاة التنوع والشفافية عند اختيار الممتحنين الخارجيين، فضلاً عن تنفيذ توصيات الممتحنين الخارجيين، وتحسين آلية متابعة تنفيذها معهم، قد تمت معالجتها كلياً.

توصية 3.7: تعزيز خبرة الطلبة في إطار مشروع التخرج، بتعريضهم للمشروعات العملية، وإشراك المهنيين من المجالات ذات الصلة في عملية التقييم.

الحكم: معالجة جزئياً

ووفقاً لتقرير التقدم، قام القسم بوضع "قواعد وسياسات وإجراءات إعداد وتقييم مشروع التخرج"، بعد القيام بمقاييس مرجعية مع عدد من البرامج المماثلة. وقد اطلعت اللجنة على تلك السياسة، ولاحظت أنها مكتوبة باللغة الإنجليزية، على الرغم من أن لغة البرنامج، ولغة المشروعات المقدمة هي اللغة العربية، وتضمنت تلك السياسة تحديداً دقيقاً لمراحل تسجيل المشروع ومتابعته، وأدوار ومسئوليات المشرف والطلبة (خاصة أن المشروعات تتم بشكل جماعي)، وقواعد وإجراءات إعداد وتسليم المشروع. وقد تبين - من خلال

المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس بالقسم - أن نسبة مشروعات التخرج العملية تصل إلى (90%) مقابل نسبة المشروعات النظرية التي تصل فقط إلى (10%)، وقد تأكدت لجنة المراجعة من ذلك من خلال فحص ملفات المقرر. كما تبين - من خلال المقابلات - أن طبيعة التخصص تفرض أن تكون مشروعات التخرج جماعية، وهذا ما راعته السياسة في أكثر من موضع، وأنه يُسمح بإجراء مشروعات فردية في حالات قليلة إذا ما أصر الطالب على العمل في المشروع بمفرده.

وقد اطلعت لجنة المراجعة - خلال الزيارة الميدانية - على نماذج من تقييم مشروعات التخرج، وتبين أن النموذج يتكون من (5) معايير للتقييم؛ مخصص لكل معيار منها (10) درجات، على الرغم من أن المعايير الخمسة للتقييم تختلف حسب درجة أهميتها، وبالتالي يعدُّ التقسيم المتساوي لدرجات المعايير غير مناسب، فعلى سبيل المثال، لا يمكن إعطاء المعيار الخاص بالتزام الطالب بالحضور الوزن نفسه لمعيار التقييم العام للمشروع، والذي يشمل مستوى الإنجاز المتحقق، ومقدار الجهد المبذول، والإبداع، والفائدة.

وفيما يخص إشراك المهنيين من المجالات ذات العلاقة في عملية التقييم، ينتهج القسم منذ الفصل الأكاديمي الأول للعام الأكاديمي 2017-2018، آلية تقضي بإشراك المهنيين في تقييم المشروعات المقدمة من الطلبة قبل انعقاد المناقشات وأثناءها، وهذا ما تأكد للجنة من خلال المقابلات مع الطلبة، وأرباب الأعمال، وأعضاء هيئة التدريس، حيث يتم عرض مشروع التخرج على المهنيين؛ لأخذ رأيهم فيه قبل تقييمه. وبينما لا يشترك المهنيون في وضع الدرجات إلا أن الأساتذة المشرفين يأخذون - أثناء عملية التقييم - بالملاحظات الواردة في تقارير المهنيين أثناء المداولات المتعلقة بمنح الدرجة للمشروع.

لذا، تقرر اللجنة بقيام القسم بتعزيز خبرة الطلبة في إطار مشروع التخرج، بتعريضهم للمشروعات العملية، وإشراك المهنيين من المجالات ذات العلاقة في عملية التقييم، وتحث القسم على إعادة النظر في أوزان معايير تقييم المشروعات، ومن ثم ترى أن التوصية تمت معالجتها جزئياً.

توصية 3.8: التعزيز من عمليتي تقييم المشروعات العملية وتصحيحها باستخدام التعليمات المناسبة؛ لضمان تحقق الاتساق والعدالة عند منح الدرجات داخل جميع أنواع المشروعات.

الحكم: معالجة كلياً

يشير تقرير التقدم إلى استحداث تقييمات تفصيلية تتضمن "سلم تقدير Rubric"، لكل مكون من مكونات مشروع التخرج، وتتضمن "قواعد، وسياسات، وإجراءات إعداد وتقييم مشروع التخرج" قواعد للتصحيح، ومنح الدرجات عن المشروعات العملية والنظرية، كما أن تلك السياسة مرفق بها نماذج لمنح الدرجات مع سلم تقدير مناسب لآلية منح الدرجات، ويقوم رئيس القسم بمتابعة المشرفين؛ لضمان وفائهم بالتزاماتهم تجاه متابعة مستوى تقدم الطلبة في مشروعاتهم. وقد تأكدت اللجنة من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، والإدارة العليا للبرنامج - من استخدام تلك النماذج وتطبيقها، كما عبر الطلبة - خلال المقابلات - عن استفادتهم من الإشراف الذي يتلقونه أثناء إعداد وتنفيذ مشروعاتهم، والتي كان لها أثر في تطوير مهاراتهم التقنية، ومهارات الكتابة، وإعداد البرامج.

لذا، تقر اللجنة اهتمام القسم بتعزيز عمليتي تقييم المشروعات العملية، وتصحيحها باستخدام التعليمات المناسبة؛ لضمان تحقق الاتساق والعدالة عند منح الدرجات داخل جميع أنواع المشروعات، ومن ثم ترى أنه قد تمت معالجة التوصية كلياً.

توصية 3.9: ضمان أن المجلس الاستشاري الخارجي للكلية يجتمع بشكل منتظم، ويقدم مساهمات ملموسة في تعلم الطلبة، بإنشاء عملية واضحة لتنفيذ توصياته وتعزيز استقلاليتها.

الحكم: معالجة كلياً

يشير تقرير التقدم إلى أنه تم إعادة تشكيل المجلس الاستشاري الخاص ببرنامج الإعلام والعلاقات العامة، بحيث يعكس التخصصات المختلفة التي يغطيها البرنامج من صحافة، وإذاعة وتلفزيون، وعلاقات عامة. وقد اطلعت لجنة على قرار تشكيل مجلس الجامعة الصادر في نوفمبر 2017، بإعادة تشكيل المجلس، والذي يُظهر تنوعاً في تخصصات أعضائه الذين يصل عددهم إلى (12) عضواً. ويشير تقرير التقدم أيضاً إلى أن المجلس يجتمع مرة على الأقل كل فصل أكاديمي، وبفحص الوثائق المقدمة، ومحاضر الاجتماعات تبين أن المجلس لم يكن ينعقد بشكل منتظم في بداية تشكيله، غير أنه منذ إعادة تشكيله في 2017، بدأت اجتماعاته تتعقد على نحو منتظم كل فصل أكاديمي.

كما ذكر تقرير التقدم أن مجلس القسم يناقش ملاحظات وتوصيات المجلس الاستشاري، ويتم تنفيذها في حدود لوائح وسياسات الجامعة، وقد اطلعت اللجنة على خطة تحسين البرنامج، والتي يظهر فيها توصيات

المجلس الاستشاري، ومن أبرز توصياته التي تم تنفيذها: عقد ورش عمل لتعزيز اللغة الإنجليزية لدى الطلبة، وزيادة مقررات التصميم الجرافيكي في الخطة الدراسية المعدلة، وإضافة مقررات متخصصة في الإنتاج الإعلامي. وقد أكد أعضاء المجلس الاستشاري - خلال المقابلات - اهتمامهم بتطوير البرنامج، وعقد لقاءات مع الطلبة وأعضاء الهيئة الأكاديمية؛ لمناقشة سبل التطوير المقترحة. كما أنهم أثنوا على حرص القسم على تنفيذ توصياتهم، وإعلامهم بذلك خلال اجتماعات المجلس الاستشاري.

لذا، ترى اللجنة أن التوصية الخاصة بضمان أن المجلس الاستشاري الخارجي للكلية يجتمع بشكل منتظم، ويقدم مساهمات ملموسة في تعلم الطلبة، بإنشاء عملية واضحة لتنفيذ توصياته، وتعزيز استقلاليته، قد تمت معالجتها كلياً.

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

يقيم هذا الجزء مدى معالجة برنامج بكالوريوس الإعلام والعلاقات العامة في الجامعة الأهلية للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر مايو 2017، تحت المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكماً بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 4.1: تطوير هيكل واضح لعمليات صنع القرار المرتبطة بالمراجعات الدورية للبرامج، بالاستناد إلى إجراء تحليل واضح للمدخلات المقدمة من جميع الجهات ذات العلاقة.

الحكم: معالجة جزئياً

يشير تقرير التقدم إلى أنه تم تشكيل لجنة من أعضاء هيئة التدريس بالقسم؛ مهمتها التدقيق على سائر الملاحظات والتعديلات، وإعداد تقرير دوري عن مراجعات البرنامج، وقد اطلعت اللجنة على قرار تشكيل اللجنة، ولاحظت أنه غير مؤرخ، كما أنه لم يشر إلى محضر مجلس القسم الذي صدر بموجبه القرار، وقد ذُيل المحضر بأسماء عضوين للجنة، فيما لم يتضمن القرار تعييناً لرئيسها، فضلاً عن ذلك فبالاطلاع على محضر اجتماع اللجنة، تبين أنها عقدت أول اجتماع لها في مارس 2018، تم خلاله الاتفاق على تحديد مهامها، وفي محضر الاجتماع الثاني لها في مايو 2018، ناقشت لجنة التدقيق عدداً من الموضوعات؛ منها التقارير المجمعّة عن التدقيق الداخلي والخارجي للبرنامج، وخطة التحسين المقترحة بناءً على توصيات المقيمين الخارجيين، إلا أن اللجنة لم تجد في المحضر ما يشير إلى رفع توصيات معينة للقسم. من ناحية أخرى، توضح الأدلة المقدمة قيام مركز القياس والتقييم التابع للجامعة بإجراء استبيان رسمي لآراء العديد من الأطراف ذات العلاقة؛ منهم الخريجون، وأرباب الأعمال، وتظهر نتائج تحليل هذه الاستبانات نسبة رضا عالية عن مختلف جوانب البرنامج ومستوى خريجه. وقد اطلعت اللجنة على تقرير مجمع عن مراجعات البرنامج، يوضح استناد التعديلات التي أجريت عليه إلى نتائج الاستبانات المختلفة، ومنها استبانات آراء المجلس الاستشاري، والخريجين، وأرباب الأعمال، فضلاً عن دراسات المقايسة المرجعية، وتقصي احتياجات سوق العمل، وملاحظات التدقيق الداخلي والخارجي للبرنامج. إلا أنّ هذا التقرير غير مؤرخ، وغير موقع. وخلال المقابلات مع المجلس الاستشاري والأطراف ذات العلاقة،

تبين للجنة المراجعة أن البرنامج بالفعل يتقضى آراء العديد من الأطراف ذات العلاقة، ويستفيد من آرائهم في تطوير البرنامج.

بناءً على ما سبق ترى اللجنة أن تطوير البرنامج استند إلى تحليل واضح لعدد من المدخلات المقدمة من الأطراف ذات العلاقة، إلا أنه ليس واضحاً إذا كان ذلك يستند إلى وجود هيكل فعلي لعمليات صنع القرار المرتبطة بالمراجعات الدورية للبرامج أم لا. ومن ثم، ترى اللجنة أن البرنامج قد عالج هذه التوصية جزئياً.

توصية 4.2: تبني آليات أكثر صرامة في الاستجابة لنتائج استبيان آراء الجهات ذات العلاقة، وإبلاغها بنتائج الاستجابة.

الحكم: معالجة كلياً

بفحص الأدلة المقدمة، وجدت اللجنة أن مركز القياس والتقييم التابع للجامعة يقوم بإجراء استبيان رسمي لآراء العديد من الأطراف ذات العلاقة؛ منهم الخريجون، وأرباب الأعمال، وقد اطلعت لجنة المراجعة على آخر استطلاع رأي، والذي تمّ للعام الأكاديمي 2018-2019. يقوم المركز أيضاً بتحليل نتائج تلك الاستبانات، ووضع توصيات لتحسين البرنامج بناءً عليها، كما تُناقش تلك التوصيات من قبل "لجنة التدقيق على أعمال ضمان الجودة والتدقيق الداخلي والخارجي بالبرنامج"، وهي لجنة مُشكلة خصيصاً لهذا الغرض، كما يتم أيضاً إبلاغ الأطراف ذات العلاقة بالقرارات والإجراءات المتخذة؛ بناءً على التغذية الراجعة المقدمة من قبلهم. ومن ثم، ترى اللجنة أن هذه التوصية قد تمت معالجتها كلياً.

توصية 4.3: وضع آلية رسمية - بالتعاون مع فريق البرنامج - وتنفيذها لربط عملية التقدير السنوي لأداء الموظفين بأنشطة التطوير المهني التي يحضرونها.

الحكم: معالجة جزئياً

يشير تقرير التقدم إلى قيام مركز القياس والتقييم بالجامعة بمراجعة، وتحديث نظام التقييم السنوي لأداء الموظفين على مستوى الجامعة؛ الأمر الذي أفضى إلى إضافة نقاط لحضور أنشطة التطوير المهني، ومن المقرر أن يسري النظام المستحدث لتقييم أداء الموظفين اعتباراً من العام الأكاديمي 2018-2019. ومن خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، تبين أن مركز القياس والتقييم بالجامعة يضطلع بهذه المهمة

بشكل مركزي، ويحلل نتائج التقييم، ويبلغها لصناع القرار. وقد اطلعت اللجنة على الأدلة المقدمة، ولاحظت وجود قائمة تتضمن عددًا متنوعًا من ورش العمل المقدمة لأعضاء الهيئة الأكاديمية على مستوى الجامعة يصل عددها إلى (35) ورشة، أجريت في العام 2018؛ منهم ورشتا عمل مخصصتان للهيئة الأكاديمية بكلية الآداب والعلوم، وقد تبين - من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس - أن هاتين الورشتين قد تم تنظيمهما بناءً على اقتراح القسم، كذلك اطلعت اللجنة على قائمة أخرى بالمؤتمرات التي حضرها أعضاء هيئة التدريس. وتبين كذلك - من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس - أنه يتم تقصي احتياجات التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس بشكل رسمي، من خلال نموذج يتم ملؤه كل فصل أكاديمي، كما يتم مناقشة تلك الاحتياجات داخل مجلس القسم ويُرفع بها توصيات للجامعة، بيد أن اللجنة لم تجد دليلاً على هذا النموذج، وإذ تقر اللجنة بوجود عدد من ورش التطوير المهني التي تعقد على مستوى الجامعة؛ لتطوير مهارات، وقدرات أعضاء هيئة التدريس الخاصة بضمان جودة التعليم بوجه عام، إلا أنها تشجع على زيادة أنشطة التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس بالقسم الخاصة بتطوير قدراتهم بما يراعي حاجاتهم داخل التخصص، جنباً إلى جنب أنشطة التطوير المهني المتعلقة بتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس في مجال الجودة بوجه عام. ولذلك ترى اللجنة أن هذه التوصية قد تمت معالجتها جزئياً.

توصية 4.4: تقديم آلية رسمية ومنهجية فعالة لاستشراف احتياجات سوق العمل بشكل مستمر؛ لضمان رواج البرنامج، وأنه ذو صلة باحتياجات السوق.

الحكم: معالجة كلياً

وفقاً لتقرير التقدم، قام القسم بوضع سياسة لإجراء دراسة سنوية لاستشراف احتياجات سوق العمل. وقد اطلعت اللجنة على تلك السياسة التي تبين أنها وضعت بموجب موافقة مجلس القسم في أبريل 2018، ولاحظت اللجنة أنها تنص على إجراء تقصُّ لاحتياجات سوق العمل في مايو من كل عام، على أن يتم تحليل نتائجها، ورفع التوصيات بناءً عليها في يونيو من كل عام. ومن خلال فحص الأدلة المقدمة، تبين وجود عدة تعديلات أُجريت على البرنامج؛ بناءً على دراسة أجراها القسم لاستشراف احتياجات سوق العمل، ومنها: تعديل بعض المقررات التي تعتمد على الدعاية عبر الإنترنت، زيادة الاهتمام بالتدريب العملي، تحديث محتويات الاستديو. كذلك فقد تبين من خلال المقابلات، أن دراسة احتياجات سوق العمل "مدخل" يتم الاعتماد عليه في المراجعة الدورية للبرنامج ضمن عدة مدخلات أخرى، فعلى سبيل المثال، أفضت

آخر دراسة تم تحليلها إلى إجراء ورش عمل عن الإعداد والإخراج التلفزيوني. وبناءً على ذلك ترى اللجنة أنّ لدى البرنامج آلية واضحة لاستشراف احتياجات سوق العمل، ومن ثمّ تشجعه على الاستمرار في تقصي احتياجات السوق بشكل مستمر؛ تنفيذاً للسياسة ذات العلاقة، والاستفادة منها في تطوير البرنامج وتعزيز محتواه. ومن ثمّ، ترى اللجنة أنّ هذه التوصية قد تمت معالجتها كلياً.

5. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقدّم الذي أعدته المؤسسة، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة التتبعية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع إجراء الزيارة التتبعية لمراجعة البرامج الأكاديمية، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

حقق برنامج بكالوريوس الإعلام والعلاقات العامة، والذي تطرحه كلية الآداب والعلوم، بالجامعة الأهلية، "تقدم ملائم".

ملحق 1: الحُكم الخاص بكل توصية

المعيار	الحُكم
لقد أظهرت المؤسسة تقدماً ملحوظاً في معالجة التوصية، وقد تمخضت الإجراءات التي قام بها فريق البرنامج عن تحسينات هامة في الجانب الذي تم تشخيصه، وبالنتيجة، ساهمت في استيفاء متطلبات المؤشر.	معالجة كلياً
قامت المؤسسة بإجراءات إيجابية لمعالجة التوصية. وهناك أدلة على أن هذه الخطوات قد أدت إلى التحسينات، وأن هذه التحسينات مستدامة. والإجراءات المتخذة إيجابية، ولكنها ذات أثر محدود على قدرة البرنامج على استيفاء متطلبات المؤشر.	معالجة جزئياً
لم تتخذ المؤسسة الإجراءات المناسبة لمعالجة التوصية و/ أو أن الإجراءات المتخذة ذات أثر قليل أو ليس لها أثر على جودة تقديم البرنامج والمعايير الأكاديمية. ولا تزال نقطة الضعف موجودة فيما يتعلق بهذا التوصية.	غير معالجة

ملحق 2: الحكم الإجمالي

المعيار	الحكم الإجمالي
لقد قامت المؤسسة بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير المتابعة السابقة بشكلٍ كامل، وتشمل هذه التوصيات ذات التأثير الأكبر على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. وما تبقى من التوصيات معالج بشكلٍ جزئي. وليس هناك حاجة لزيارة تتبعية أخرى.	تقدم جيد
قامت المؤسسة جزئياً على الأقل بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير المتابعة السابقة بما فيها تلك التوصيات التي لها تأثير كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. وهناك عدد من التوصيات التي تمت معالجتها بشكلٍ كامل، وهناك أدلة على أن المؤسسة يمكن أن تحافظ على التقدّم المتحقق. وليس هناك حاجة لزيارة تتبعية أخرى.	تقدم ملائم
لقد حققت المؤسسة القليل من التقدّم أو لم تحقق تقدماً في معالجة عدد مهم من التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير المتابعة السابقة، لاسيما تلك التوصيات التي لها أثر كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. هناك حاجة للقيام بزيارة تتبعية ثانية، في حال كانت هذه الزيارة التتبعية الأولى للبرنامج.	تقدم غير ملائم